تقدير موقف

أزمة التجنيد وإعادة تشكيل الردع "الإسرائيلي"
قراءة في التحولات البنيوية

بقلم

نور نبيه جميل

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

أفرزت الحرب التي اندلعت في أعقاب السابع من تشرين الأول 2023 تحولات عميقة في البيئة الأمنية والسياسية "الإسرائيلية" الى يومنا هذا إذ تجاوزت تداعياتها حدود المواجهة العسكرية لتطال البنية الداخلية للدولة ومؤسساتها السياسية والعسكرية. وبينما انصب الاهتمام في بداية الحرب على التحديات العملياتية وإدارة الصراع على أكثر من جبهة أخذت الأزمة الداخلية تتكشف تدريجياً بوصفها أحد المحددات الرئيسة لقدرة "إسرائيل" على المحافظة على جاهزيتها العسكرية واستدامة ردعها الاستراتيجي وفي هذا السياق برزت أزمة تجنيد الحريديم باعتبارها إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل بعدما تحولت من خلاف تشريعي واجتماعي مزمن إلى قضية ترتبط بصورة مباشرة بمتطلبات الأمن القومي وقدرة الجيش على تعويض النقص المتزايد في الموارد البشرية غير أن أهمية هذه الأزمة لا تنبع من قضية التجنيد بحد ذاتها وإنما من تزامنها مع مجموعة من المتغيرات البنيوية الأخرى أبرزها استمرار الضغوط التي تواجه حكومة نتنياهو واستئناف محاكمته في قضايا الفساد، وتصاعد الخلافات داخل الائتلاف الحاكم بشأن قانون التجنيد، فضلاً عن اقتراب انتخابات الكنيست المقررة في السابع والعشرين من تشرين الأول 2026 وسط مؤشرات على تغير موازين القوى داخل الخريطة الحزبية "الإسرائيلية" وصعود شخصيات عسكرية سابقة إلى واجهة المنافسة السياسية ونتيجة لذلك أصبحت قضايا الأمن والسياسة والقضاء متداخلة بصورة غير مسبوقة بحيث باتت القرارات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية تخضع بدرجة متزايدة لحسابات البقاء السياسي والاعتبارات الائتلافية وفق ما سبق ينطلق هذا التقدير من فرضية مفادها أن "إسرائيل" لا تواجه أزمة تجنيد منفصلة عن بقية الملفات الداخلية، وإنما تواجه تحولاً بنيوياً في منظومة إنتاج القوة يتمثل في تزايد القيود التي تفرضها الانقسامات المجتمعية والاستقطابات السياسية على قدرة الدولة في تعبئة مواردها العسكرية وإدارة التهديدات الإقليمي وعليه فإن تحليل أزمة التجنيد يقتضي النظر إليها بوصفها جزءاً من شبكة أوسع من المتغيرات التي قد تعيد تشكيل البيئة الاستراتيجية "الإسرائيلية" خلال المرحلة المقبلة.

اولاً: أزمة التجنيد من إشكالية اجتماعية إلى معضلة أمن قومي

ارتبط إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية منذ تأسيس "الإسرائيلي" عام 1948 بتفاهمات سياسية هدفت إلى الحفاظ على التوازن بين الدولة والأحزاب الدينية في وقت كان عدد المعفيين محدوداً ولا يشكل عبئاً على المؤسسة العسكرية إلا أن التحولات الديموغرافية التي شهدها المجتمع "الإسرائيلي" خلال العقود الماضية وارتفاع معدلات النمو السكاني داخل المجتمع الحريدي أدت إلى تضاعف أعداد المشمولين بالإعفاء الأمر الذي أضعف تدريجياً الأساس الذي قامت عليه تلك التسوية التاريخية وخلال السنوات الأخيرة ولا سيما بعد اندلاع الحرب اكتسبت هذه القضية أبعاداً استراتيجية جديدة فالحرب الممتدة واستمرار العمليات العسكرية على أكثر من جبهة رفعت بصورة ملحوظة من الاعتماد على قوات الاحتياط وكشفت في الوقت نفسه عن الحاجة إلى توسيع قاعدة التجنيد لتأمين احتياجات الجيش البشرية وبذلك انتقلت أزمة التجنيد من إطارها التقليدي بوصفها خلافاً

بين الأحزاب الدينية والعلمانية، إلى قضية تمس قدرة المؤسسة العسكرية على المحافظة على جاهزيتها واستدامة عملياتها في ظل بيئة أمنية معقدة.

كما أسهمت قرارات المحكمة العليا "الإسرائيلية" المتعلقة بإنهاء الأساس القانوني للإعفاءات العامة للحريدية في زيادة حدة الأزمة بعدما أصبح النظام السياسي مطالباً بإيجاد صيغة تشريعية جديدة تحقق التوازن بين متطلبات المساواة في تحمل أعباء الخدمة العسكرية وبين التزامات الحكومة تجاه الأحزاب الحريدية التي تشكل ركناً أساسياً في الائتلاف الحاكم. ومن ثم، لم تعد الأزمة قانونية فحسب، بل تحولت إلى اختبار لقدرة النظام السياسي على المواءمة بين اعتبارات الأمن القومي ومقتضيات الاستقرار الحكومي وفي المقابل، تنظر الأحزاب الحريدية إلى التجنيد الإلزامي باعتباره تهديداً مباشراً لخصوصيتها الدينية والاجتماعية وترى أن دمج شبابها في المؤسسة العسكرية قد يؤدي إلى إضعاف الهوية الدينية التي تمثل الأساس الذي تقوم عليه هذه الجماعات. ولذلك رفضت هذه الأحزاب غالبية المقترحات الرامية إلى توسيع نطاق التجنيد، ولوّحت مراراً بإعادة النظر في مشاركتها داخل الائتلاف الحكومي إذا فُرضت عليها تسويات لا تنسجم مع مواقفها التقليدية.

أما المؤسسة العسكرية، فتنظر إلى القضية من زاوية مختلفة تماماً إذ تعتبر أن استمرار الإعفاءات الواسعة لم يعد يتلاءم مع طبيعة التهديدات التي تواجهها "إسرائيل" بعد الصراعات المستمرة وتصاعد التهديدات خاصة في ظل ازدياد الحاجة إلى قوات بشرية قادرة على دعم الجيش النظامي وقوات الاحتياط وبذلك أصبحت أزمة التجنيد تعكس تعارضاً بين منطقين مختلفين؛ الأول تحكمه اعتبارات الأمن القومي والكفاءة العسكرية، والثاني تحكمه اعتبارات البقاء السياسي والتوازنات الائتلافية ولا يقتصر أثر هذه الأزمة على الجانب العسكري فحسب بل يمتد إلى العقد الاجتماعي داخل "إسرائيل" إذ أدى استمرار الإعفاءات إلى تصاعد شعور قطاعات واسعة من المجتمع بعدم المساواة في تحمل أعباء الدفاع خاصة بين الجنود النظاميين وقوات الاحتياط الذين تحملوا أعباء الحروب في مقابل استمرار إعفاء عشرات الآلاف من الحريديم ومن شأن هذا الواقع أن يعمق الاستقطاب المجتمعي ويؤثر في مستويات الثقة بين المجتمع والدولة، وهي عناصر تشكل في مجموعها أحد المكونات الأساسية للقوة الوطنية الشاملة.

وعلى المستوى الاستراتيجي، لا يمكن تفسير أزمة التجنيد باعتبارها مؤشراً على تراجع القوة العسكرية "الإسرائيلية" بصورة مباشرة، إذ ما تزال "إسرائيل" تمتلك تفوقاً عسكرياً وتكنولوجياً واضحاً مقارنة بمعظم خصومها الإقليميين. غير أن استمرار هذه الأزمة يكشف عن تآكل تدريجي في قدرة النظام السياسي على إنتاج القوة العسكرية، نتيجة اتساع الفجوة بين احتياجات المؤسسة العسكرية والقيود السياسية والاجتماعية التي تحد من إمكانية تعبئة الموارد البشرية. ومن ثم، فإن خطورة الأزمة لا تكمن في حجمها الحالي، وإنما في آثارها التراكمية إذا استمرت دون معالجة بنيوية، وهو ما قد يفرض تحديات متزايدة على جاهزية الجيش ومرونته العملياتية خلال الحروب الممتدة.

ثانياً: تداخل الأزمة السياسية والقضائية وانعكاساتها على القرار الأمني "الإسرائيلي"

لم تعد أزمة تجنيد الحريديم قضيةً معزولة عن السياق السياسي "الإسرائيلي"، بل أصبحت جزءًا من معادلة أكثر تعقيدًا تتداخل فيها اعتبارات الأمن القومي مع حسابات البقاء السياسي للائتلاف الحاكم. فالحكومة الإسرائيلية تجد نفسها أمام معادلة يصعب التوفيق بين طرفيها؛ فمن جهة، تتزايد الضغوط القادمة من المؤسسة العسكرية التي ترى أن الحرب الممتدة تستوجب توسيع قاعدة التجنيد لضمان استدامة الجاهزية العملياتية، ومن جهة أخرى، يعتمد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بصورة كبيرة على الأحزاب الحريدية التي ترفض أي تعديل جوهري يمس الامتيازات الممنوحة لمجتمعها، وتعد ذلك تجاوزًا للاتفاقات السياسية التي قامت عليها الحكومات الائتلافية المتعاقبة.

وفي هذا الإطار أصبحت قضية التجنيد إحدى أدوات الضغط المتبادل داخل الائتلاف الحكومي، إذ لم يعد الخلاف يدور حول مضمون القانون فحسب، بل حول مستقبل الحكومة نفسها تمرير تشريع يفرض قيودًا على إعفاء الحريديم قد يدفع الأحزاب الدينية إلى الانسحاب من الائتلاف بينما الإبقاء على الإعفاءات بصيغتها الحالية يفاقم الضغوط الشعبية والعسكرية ويزيد من حدة الانتقادات الموجهة للحكومة، ولا سيما في ظل استمرار الحرب وتعدد جبهاتها وارتفاع أعداد المستدعين من قوات الاحتياط. ويزداد هذا المشهد تعقيدًا مع استئناف محاكمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في قضايا الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة بعد عودة عمل المحاكم "الإسرائيلية" بصورة طبيعية ورغم أن هذه المحاكمة ترتبط قانونيًا بملفات فساد منفصلة عن قضية التجنيد فإنها تفرض آثارًا سياسية غير مباشرة على عملية صنع القرار فاستمرار الإجراءات القضائية ضد رئيس الحكومة يزيد من الضغوط الواقعة على القيادة التنفيذية، ويجعل الحفاظ على تماسك الائتلاف أولوية سياسية قد تتقدم أحيانًا على معالجة الملفات الخلافية، ومنها قانون التجنيد.

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى محاكمة نتنياهو باعتبارها عاملًا مقيدًا لحرية الحركة السياسية أكثر من كونها سببًا مباشرًا لأزمة التجنيد فكلما ازدادت حاجة رئيس الوزراء إلى دعم شركائه داخل الائتلاف تراجعت قدرته على فرض تسويات قد تؤدي إلى خسارة الأحزاب الحريدية وهو ما يجعل القرار الأمني أكثر ارتباطًا باعتبارات التوازن السياسي الداخلي وفي الوقت ذاته، تعكس الانقسامات المتزايدة داخل حزب الليكود ذاته عمق المأزق الذي تواجهه الحكومة. فداخل الحزب برزت اتجاهات تدعو إلى الاستجابة لمطالب المؤسسة العسكرية والرأي العام بشأن توسيع نطاق التجنيد، انطلاقًا من أن استمرار الإعفاءات يقوض مبدأ المساواة في تحمل أعباء الدفاع ويؤثر في كفاءة الجيش على المدى الطويل في المقابل، يتمسك تيار آخر بالحفاظ على التحالف مع الأحزاب الحريدية باعتباره الضمان الرئيس لاستمرار الحكومة، حتى وإن ترتب على ذلك تأجيل الحسم في قضية التجنيد.

وتكشف هذه التباينات أن الخلاف لم يعد بين الحكومة والمعارضة فقط، بل أصبح يمتد إلى داخل مكونات الائتلاف نفسه، الأمر الذي يعكس انتقال الأزمة من مستوى الاختلافات التشريعية إلى مستوى إدارة السلطة واتخاذ القرار الاستراتيجي. فكلما ازدادت الانقسامات داخل النخبة السياسية، تراجعت قدرة الحكومة على تبني

سياسات بعيدة المدى، وأصبحت القرارات الأمنية أكثر خضوعًا للمساومات الحزبية والاعتبارات الانتخابية.

ومن منظور استراتيجي، لا تقتصر خطورة هذا الوضع على احتمالات تعثر تشريع قانون جديد للتجنيد، بل تمتد إلى التأثير في كفاءة عملية صنع القرار الأمني. إذ إن الحكومات الائتلافية الهشة تميل بطبيعتها إلى تأجيل القرارات المثيرة للخلاف، أو اللجوء إلى حلول مؤقتة تضمن استمرارها السياسي، حتى وإن لم تعالج جذور المشكلة. وفي ظل استمرار الحرب، قد يؤدي هذا النمط من إدارة الأزمات إلى تراكم الضغوط على المؤسسة العسكرية وتأخير الإصلاحات المطلوبة لتطوير منظومة التجنيد وتوزيع الأعباء الدفاعية. كما أن استمرار الجدل حول التجنيد، بالتزامن مع محاكمة رئيس الحكومة والانقسامات داخل الائتلاف، يبعث برسائل متباينة إلى البيئة الإقليمية. فصحيح أن هذه التطورات لا تعني تراجع القدرة العسكرية "الإسرائيلية" بصورة مباشرة، إلا أنها تكشف أن "إسرائيل" أصبحت تواجه قيودًا داخلية متزايدة قد تؤثر في سرعة اتخاذ القرار وفي قدرة القيادة السياسية على الاستجابة الفورية للمتغيرات الأمنية، ولا سيما إذا استمرت الحرب أو اتسع نطاقها. وعليه، فإن الأزمة الراهنة لا تتمثل في وجود خلاف حول قانون التجنيد أو استمرار محاكمة رئيس الحكومة، وإنما في تزامن هذه الملفات في لحظة أمنية حرجة، بما يجعلها تؤثر بصورة تراكمية في مرونة النظام السياسي وقدرته على إنتاج قرارات استراتيجية متماسكة. ومن ثم، فإن استمرار هذا التداخل قد يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه "إسرائيل" في إدارة بيئتها الأمنية خلال المرحلة المقبلة، خاصة إذا اقترن بمرحلة انتخابية قد تزيد من حدة الاستقطاب السياسي وتعيد تشكيل موازين القوى داخل النظام الحزبي "الإسرائيلي".

ثالثاً: انتخابات الكنيست 2026 وإعادة تشكيل البيئة السياسية "الإسرائيلية"

تكتسب انتخابات الكنيست المقررة في 27 تشرين الأول 2026 أهمية استثنائية، ليس لكونها استحقاقًا دستوريًا دوريًا فقط وإنما لأنها تأتي في مرحلة تشهد فيها "إسرائيل" أعلى مستويات التداخل بين المتغيرات الأمنية والسياسية منذ سنوات. فالحرب الممتدة، والخلافات حول إدارة العمليات العسكرية، وأزمة تجنيد الحريديم، واستمرار الجدل بشأن الإصلاحات القضائية، إلى جانب محاكمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، جعلت الانتخابات المقبلة أقرب إلى **استفتاء على قدرة النخبة السياسية الحالية في إدارة الدولة خلال مرحلة تتسم بارتفاع مستويات المخاطر الأمنية.** وتشير استطلاعات الرأي "الإسرائيلية" إلى تراجع نسبي في قوة معسكر نتنياهو، مقابل صعود شخصيات ذات خلفية عسكرية، وفي مقدمتها رئيس أركان الجيش "الإسرائيلي" الأسبق **جادي أيزنكوت**، الذي استطاع استقطاب شريحة من الناخبين الباحثين عن قيادة تمتلك خبرة أمنية وعسكرية في مرحلة تتزايد فيها التحديات الإقليمية. ولا يعكس هذا التحول تغيرًا في العقيدة الأمنية "الإسرائيلية" بقدر ما يعكس تراجعًا في ثقة جزء من الرأي العام بقدرة القيادة السياسية الحالية على إدارة الأزمات المتراكمة. وفي المقابل، تُظهر الاستطلاعات استمرار حالة الانقسام بين المعسكرين الرئيسيين، بما يجعل احتمالات تشكيل حكومة مستقرة أمرًا بالغ الصعوبة، حتى في حال حصول أحد الأحزاب على أكبر عدد من المقاعد. ويعود ذلك إلى طبيعة النظام

البرلماني "الإسرائيلي" القائم على التمثيل النسبي، والذي يجعل تشكيل الحكومات مرهونًا بقدرة الحزب الفائز على بناء ائتلاف يضم ما لا يقل عن (61) نائبًا في الكنيست، الأمر الذي يمنح الأحزاب الصغيرة، ولا سيما الدينية منها، قدرة كبيرة على التأثير في طبيعة السياسات الحكومية.

ومن هذا المنطلق، لا يُتوقع أن تؤدي الانتخابات إلى إنهاء أزمة التجنيد بصورة تلقائية، لأن جوهر الأزمة لا يرتبط فقط بهوية رئيس الحكومة، وإنما بطبيعة التوازنات الائتلافية التي ستنتجها الانتخابات. فإذا استمرت الأحزاب الحريدية في لعب دور بيضة القبان داخل أي ائتلاف حكومي، فإن هامش المناورة أمام الحكومة المقبلة سيبقى محدودًا، وستظل أي محاولة لإجراء إصلاح جذري في قانون التجنيد مرتبطة بإمكانية المحافظة على تماسك الائتلاف كما أن صعود شخصيات عسكرية إلى واجهة المنافسة السياسية يعكس تحولًا في أولويات الناخب "الإسرائيلي" أكثر مما يعكس تحولًا في الاتجاهات الاستراتيجية للدولة. فالمجتمع "الإسرائيلي"، في ظل استمرار الحرب، يميل إلى منح وزن أكبر لمعيار الكفاءة الأمنية والخبرة العسكرية عند تقييم القيادات السياسية، وهو ما يفسر تزايد حضور الجنرالات السابقين في الحياة الحزبية. إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة حدوث تحول جذري في السياسات الأمنية، إذ إن معظم القوى السياسية "الإسرائيلية" تتفق على الحفاظ على التفوق العسكري، واستمرار سياسة الردع، وإن اختلفت في آليات إدارة الحرب أو العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية ومن زاوية أخرى، تكشف الانتخابات عن أزمة أعمق تتعلق **بقدرة النظام السياسي "الإسرائيلي" على إنتاج حكومات مستقرة.** فقد شهدت "إسرائيل" خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الانتخابات المتكررة، نتيجة تعذر تشكيل ائتلافات قادرة على الاستمرار لفترات طويلة، وهو ما يعكس حالة من التآكل التدريجي في الاستقرار السياسي.

وإذا استمرت المؤشرات الحالية، فإن الحكومة المقبلة قد تواجه القيود ذاتها التي واجهتها الحكومات السابقة، بما في ذلك الضغوط الائتلافية، والانقسامات الحزبية، والتنافس بين متطلبات الأمن القومي وحسابات البقاء السياسي.

وفي هذا السياق، تصبح أزمة التجنيد أحد أبرز المؤشرات على هذا الخلل البنيوي؛ فهي لم تعد مجرد قضية تتعلق بالخدمة العسكرية، بل تحولت إلى معيار يقيس قدرة النظام السياسي على اتخاذ قرارات استراتيجية في ظل بيئة حزبية منقسمة. ولذلك، فإن استمرار الخلاف حولها بعد الانتخابات سيعني أن المشكلة لا تكمن في الحكومة الحالية وحدها، وإنما في طبيعة النظام الائتلافي الذي يجعل القضايا الأمنية الكبرى رهينة للمساومات السياسية.

وعلى المستوى الإقليمي، لا يُتوقع أن تُحدث الانتخابات تحولًا جذريًا في توجهات السياسة الخارجية أو العقيدة الأمنية "الإسرائيلية"، لأن هذه الملفات تحظى بدرجة كبيرة من الإجماع بين معظم الأحزاب الرئيسة. إلا أن استمرار الانقسام الداخلي وصعوبة تشكيل حكومة مستقرة قد ينعكسان على سرعة اتخاذ القرار الاستراتيجي، وقدرة الحكومة على إدارة الأزمات متعددة الجبهات، لا سيما إذا تزامنت مع تصاعد الضغوط العسكرية أو الأمنية.

ومن ثم، فإن أهمية الانتخابات لا تكمن في تحديد اسم رئيس الحكومة المقبل بقدر ما تكمن في تحديد مدى قدرة النظام السياسي "الإسرائيلي" على استعادة التوازن بين مقتضيات الأمن القومي ومتطلبات الاستقرار السياسي.

فإذا أخفقت الانتخابات في إنتاج حكومة تتمتع بقاعدة برلمانية مستقرة، فمن المرجح أن تستمر حالة الجمود السياسي، وأن تبقى الملفات الخلافية، وفي مقدمتها قانون التجنيد، مصدرًا دائمًا للتوتر داخل النظام السياسي "الإسرائيلي"، وهو ما قد ينعكس بصورة غير مباشرة على كفاءة عملية صنع القرار الأمني واستدامة الردع في المدى المتوسط.

التداعيات والانعكاسات الإقليمية

1. **على "إسرائيل":** ستظل أزمة التجنيد أحد أبرز محددات العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية، وقد تؤثر في سرعة اتخاذ القرارات خلال الأزمات الممتدة.
2. **على البيئة الإقليمية:** من غير المرجح أن تُحدث الانتخابات أو أزمة التجنيد تحولًا جذريًا في السياسة الخارجية "الإسرائيلية"، إلا أن استمرار الانقسام الداخلي قد يحد من هامش المناورة السياسية ويزيد من كلفة إدارة الأزمات متعددة الجبهات.
3. **على الفاعلين الإقليميين:** قد تنظر بعض الأطراف إلى الانشغال "الإسرائيلي" بالأزمات الداخلية بوصفه فرصة لاختبار تماسك القيادة السياسية، إلا أن ذلك لا يعني تراجع القدرة العسكرية "الإسرائيلية" أو فقدانها القدرة على الرد، نظراً لاستمرار قوة مؤسساتها العسكرية والأمنية.
4. **على المدى المتوسط:** ستبقى قدرة "إسرائيل" على الحفاظ على ردعها مرتبطة بمدى نجاحها في معالجة الاختلالات البنيوية داخل نظامها السياسي والاجتماعي، وليس فقط بتطوير قدراتها العسكرية أو توسيع ترسانتها التكنولوجية.

رابعًا: المسارات المستقبلية وانعكاساتها على الردع "الإسرائيلي" والبيئة الإقليمية

تشير المؤشرات السياسية والأمنية الراهنة إلى أن "إسرائيل" مقبلة على مرحلة تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين، نتيجة تزامن الحرب الممتدة، وأزمة تجنيد الحريديم، والاستقطاب السياسي، والانتخابات العامة، واستمرار الجدل حول علاقة السلطتين التنفيذية والقضائية. وتُظهر التطورات الأخيرة أن حكومة بنيامين نتنياهو سعت، قبيل الانتخابات، إلى تثبيت إعفاءات الحريديم عبر تشريعات جديدة للحفاظ على تماسك ائتلافها، رغم اعتراضات المؤسسة العسكرية التي تؤكد استمرار النقص في القوى البشرية اللازمة لإدارة العمليات العسكرية.

وفي ضوء ذلك، يمكن استشراف ثلاثة مسارات رئيسة:

المسار الأول: استمرار الجمود السياسي وإدارة الأزمة دون حل جذري (الأكثر ترجيحًا)

يقوم هذا المسار على نجاح أي حكومة مقبلة في احتواء الأزمة عبر تسويات مرحلية لا تمس جوهر قضية التجنيد، حفاظًا على استقرار الائتلاف الحكومي. ويستند هذا الاحتمال إلى استمرار الحاجة إلى الأحزاب الحريدية في تشكيل الأغلبية البرلمانية، الأمر الذي سيجعل أي إصلاح جذري في قانون التجنيد مكلفًا سياسيًا.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن أياً من المعسكرين لا يمتلك أغلبية مريحة لتشكيل حكومة منفردة، بما يرجح استمرار الائتلافات الهشة. ويعني ذلك استمرار الضغوط على المؤسسة العسكرية، مع الاعتماد المكثف على قوات الاحتياط، وتأجيل معالجة الخلل البنيوي في منظومة التعبئة العسكرية، دون أن يصل الأمر إلى انهيار القدرة الردعية.

المسار الثاني: إعادة هيكلة المشهد السياسي وإصلاح تدريجي لمنظومة التجنيد

يفترض هذا المسار أن تفرز الانتخابات حكومة أكثر استقرارًا، أو ائتلافًا يمنح المؤسسة العسكرية مساحة أوسع لفرض إصلاحات تدريجية في نظام التجنيد، سواء عبر توسيع الخدمة العسكرية أو الوطنية، أو تقليص نطاق الإعفاءات. ويعزز هذا الاحتمال صعود شخصيات ذات خلفية عسكرية، مثل جادي أيزنكوت، وارتفاع التأييد الشعبي لمعالجة ملف التجنيد بوصفه قضية أمن قومي، وليس مجرد خلاف ديني أو اجتماعي. ومع ذلك، سيظل نجاح هذا المسار مرتبطًا بقدرة الحكومة على احتواء ردود فعل الأحزاب الحريدية وتجنب انهيار الائتلافات السياسية.

المسار الثالث: اتساع الأزمة البنيوية وتزايد الضغوط على الردع

يفترض هذا المسار استمرار الاستقطاب السياسي، وتعثر تشكيل حكومة مستقرة، وتصاعد المواجهة بين الحكومة والمؤسسة القضائية، بالتوازي مع استمرار أزمة التجنيد واتساع الاحتجاجات الداخلية. وفي هذه الحالة، لن يكون التحدي الرئيس هو تراجع القوة العسكرية "الإسرائيلية"، وإنما تزايد القيود السياسية والمؤسسية التي تحد من سرعة تعبئة الموارد واتخاذ القرار الاستراتيجي. كما قد يؤدي استمرار الاعتماد على حلول مؤقتة إلى زيادة الأعباء على قوات الاحتياط وإطالة أمد الخلافات المجتمعية، وهو ما يفرض تكاليف استراتيجية متراكمة على الأمن القومي "الإسرائيلي".

خاتمة

تكشف أزمة تجنيد الحريديم أن "إسرائيل" تواجه تحولًا يتجاوز حدود الخلاف التشريعي أو السياسي، ليطال أحد المرتكزات الأساسية التي قامت عليها منظومة الأمن القومي منذ تأسيس الدولة. فقد أظهرت الحرب أن التفوق العسكري لا يعتمد فقط على امتلاك التكنولوجيا والقدرات القتالية، وإنما يتطلب أيضًا نظامًا سياسيًا قادرًا على تعبئة الموارد البشرية واتخاذ قرارات استراتيجية بعيدًا عن الضغوط الائتلافية والانقسامات المجتمعية. وفي الوقت نفسه، فإن تزامن أزمة التجنيد مع محاكمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والجدل المتجدد بشأن القضاء، والاستعداد لانتخابات الكنيست، يعكس انتقال "إسرائيل" إلى مرحلة تتزايد فيها تأثيرات العوامل الداخلية في رسم توجهاتها الأمنية. ومن ثم، فإن التحدي الذي تواجهه "إسرائيل" لم يعد مقتصرًا على إدارة التهديدات الخارجية، بل أصبح يتمثل كذلك في قدرتها على التوفيق بين متطلبات الأمن القومي ومقتضيات الاستقرار السياسي والاجتماعي. وعلى الرغم من أن هذه التطورات لا تشير إلى انهيار منظومة الردع "الإسرائيلية"، فإنها تعكس **إعادة تشكيل تدريجية لمرتكزات الردع**، بحيث تصبح مرونته المستقبلية أكثر ارتباطًا بقدرة الدولة على معالجة اختلالاتها الداخلية بقدر ارتباطها بتطوير قدراتها العسكرية.